

بوعزغي يترأس اجتماعا لليونان الحبوب



يتراس وزير الفلاحة
والتنمية الريفية والصيد
البحري عبد القادر بوعزغي،
اجتماعا وطنيا للليونان المهني
الجزائري للحبوب مع تعاونيات
الحبوب والحبوب الجافة، لوضع
حصيلة الحصاد والدرس 2016-
2017، وتقييم تحضير حملة
الحرث والبذر 2017-2018، في
مقر اتحاد التعاونيات الفلاحية
بحسين داي.

قال إن تمويل وضمان استثمارية المشاريع متكفل به

بوعزغي: استلام 13 مستثمرة في تربية المائيات نهاية السنة

■ 200 مستثمر أودعوا طلب إنشاء مشروع في تربية الأسماك

أعلن وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزغي، أمس، عن استلام 13 مستثمرة في قطاع تربية المائيات نهاية السنة الجارية، وأكد استقبال 200 طلب أودعه خواص لدى المصالح الوصية لإنشاء مستثمرات في مجال تربية الأسماك.

ولدى حديثه عن مناطق الاستثمار قال بوعزغي بوجود 93 منطقة نشاط مؤهلة لاستقطاب مشاريع استثمارية في تربية المائيات، العذبة أو البحر أو السدود، موضحا أن الخسائر تبقى ضعيفة في قطاع الصيد البحري ما يعني أن الاستثمار ناجح بامتياز.

في مقابل ذلك رافع وزير القطاع لعقد لقاءات دورية للوقوف على المشاكل والتحديات التي تقف عائقا أمام المستثمرين للرفع من إنتاجهم، وتحقيق مستويات مقبولة، داعيا الإطار المركزي إلى تقديم يد العون للمستثمرين ومراقبتهم إداريا.

دعم الدولة لكل مشروع استثماري في قطاع الفلاحة بات من الواجب حسب وزير القطاع، الذي أكد أن السلطات في أعلى مستوياتها تؤكد مرافقة أي مشروع يعطي قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، قائلا "إن عملية واسعة لتقديم الدعم للزمام للمستثمرين".

من جهتهم طرح بعض المستثمرين إشكالية المرافقة المالية وتأخر وصولها في الوقت المناسب، على غرار ماطلة البنوك في صب الأموال المخصصة للاستثمار والعراقيل الإدارية حسبما صرح به بعض المستثمرين للصحافة على هامش اللقاء الوطني لبحث فرص الاستثمار.

وتشير أرقام وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري إلى تحديد برنامج جديد لتطوير مختلف فروع تربية المائيات، حيث من المتوقع إنجاز 600 مشروع قد يسمح بفتح 30 ألف منصب عمل لتجاوز إنتاج 100 ألف طن سنويا من مختلف الأسماك وهو الهدف الذي تسعى الوزارة لبلوغه.

المرافقة المالية للمستثمرين وتأمين المستثمرات هي أهم الشروط التي وفرها القطاع حسب الوزير بوعزغي الذي أكد تمويل صندوق المشاريع عن طريق صندوق خاص إضافة إلى التمويل عن طريق البنوك والشركاء الاقتصاديين، ناهيك على التأمين الذي يبدأ مع المشروع.

بوعزغي أوضح أن الدولة أكدت من خلال مخطط عمل الحكومة الذي صادق وصوت عليه البرلمان بغرفتيه، على إعطاء قطاع الفلاحة بصفة عامة والصيد البحري بصفة خاصة عناية كبيرة للمساهمة في الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن الغذائي.

في هذا السياق قال بوعزغي أن القطاع بحاجة إلى المساهمة في النمو الاقتصادي من خلال توفير الإنتاج الوطني للمواطنين، مشيرا إلى أن معدل استهلاك الفرد الجزائري الواحد لا يتجاوز 4 كلغ، في حين أن المعدل العالمي 20 كلغ.

كما دعا بوعزغي المستثمرين لرفع الإنتاج وتجاوز إنتاج 100 ألف طن المسجلة حاليا، داعيا إياهم إلى الاستفادة من المرافقة التي توفرها الدولة على غرار العقار بالنسبة للمستثمرين في الأحواض المائية، حيث قال إنه لا توجد أي مشكلة من هذا الجانب مع تسجيل 700 حوض فلاحي مزرع ووجود 58 سدا مزرعوا بصغار الأسماك.



جلال بوطي

رغم تأخر قطاع تربية المائيات في بلوغ الأهداف المسطرة حسب وزير القطاع بوعزغي، إلا أن النتائج المسجلة تبعث على الارتياح من ناحية إقبال المستثمرين على الاستثمار في القطاع الذي يتحسن تدريجيا بتسجيل 200 طلب لإنشاء مستثمرات.

أوضح بوعزغي في كلمة ألقاها، خلال ملتقى وطني نظم، أمس، بالعاصمة، حول فرص الاستثمار في قطاع تربية المائيات، أن الدولة وضعت كل الظروف اللازمة للنهوض بالقطاع، سيما المرافقة المالية للمستثمرات الصغيرة وحماية العمال اجتماعيا.

بوعزغي أكد أنه مع نهاية السنة الجارية سيتم بلوغ 50 مستثمرة في تربية الأسماك على المستوى الوطني، سواء في البحر أو في مياه الأحواض العذبة أو السدود، مضيفا أن 200 طلب أودعت لإنشاء مستثمرات لتربية الأسماك على المستوى الوطني.

أشار وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري إلى أهمية المرافقة المالية للمستثمرات سواء من طرف البنوك أو الشركاء، حيث كثيرا ما يطرح المستثمرون مشكلة التمويل لاستثمارية مشاريعهم ورفع الإنتاج الوطني الذي يبقى ضعيفا لكنه مشجع في نفس الوقت.

بوعزغي مباشر استراتيجية تفعيل تربية المائيات

93 موقعا جديدا واستهداف إنتاج 100 ألف طن سنويا

وتعميص من قبل الوزارة، مشيرا إلى أن تسليم تراخيص الاستغلال تتطلب العديد من الدراسات والزيارات الميدانية لموقع المشروع لضمان عدم إلحاق ضرر بالبيئة والمحيط.

من جهة أخرى، أعرب الوزير عن ارتياحه للإقبال الكبير من طرف الفلاحين على نشاط استغلال أحواض السقي في مجال تربية المائيات، وذلك بعد نجاح المزارع النموذجية التي تحولت إلى تجارب رائدة في مجال سقي الأشجار المثمرة بالمياه المخصصة لتربية المائيات، ما يسمح بالرفع من خصوبة التربة ومضاعفة المردود، حيث لفت في هذا الصدد إلى أن الوزارة أحصت 700 حوض فلاحية لتربية المائيات.

وفيما يخص استراتيجية القطاع في مجال الصيد البحري وتربية المائيات، أشار بوعزغي إلى أن الأولوية في مجال تربية المائيات سيكون بالنسبة لتربية الأسماك في الأقفاص العائمة في البحر، حيث تم لهذا الغرض تحديد المساحات المعنية بهذا النشاط الذي يمثل اليوم 80 بالمائة من مجال تربية المائيات، وذلك بسبب ثقافة استهلاك المواطن الجزائري الذي يفضل كل ما هو مصطاد من البحر وينفر من أسماك المياه العذبة.

كما تعهد الوزير بتنظيم حملات تحسيسية ولقاءات مباشرة مع المستثمرين عبر كامل التراب الوطني للتعريف بإستراتيجية القطاع، والتحفيزات المقترحة، مع تنظيم لقاءات دورية بإشراف مدير الصيد البحري بالوزارة للحدوث عن العراقل واستعراض مدى تقدم المشاريع، ليتم في كل مرة رفع تقرير مفصل عن نشاط تربية المائيات للوزارة.

من جهته، تطرق ممثل بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى مرافقة البنك لـ 500 مشروع في مجال الصيد البحري بقيمة مالية بلغت 10 ملايين دينار، ويتوقع رفع عدد المشاريع الممولة إلى 1200 خلال الأشهر المقبلة بعد الانتهاء من دراسة كل الملفات، في حين تم مرافقة 25 مشروع فقط في مجال تربية المائيات بقيمة 5 ملايين دينار.

أما فيما يخص خدمة التأمين فهي مقترحة من طرف الشركة الوطنية للتأمين وإعادة التأمين التي عرضت منذ 3 سنوات منتج تأميني خاص بنشاط تربية المائيات، وهو ما سمح بضمها نجاح المشاريع وتغطية تكاليفها في حالة الضرر.

يذكر أن مديرية الصيد البحري بوزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري تحصى اليوم 20 مستثمرة في تربية المائيات بالأقفاص العائمة في البحر و18 مستثمر في المياه العذبة، وتم تحديد 93 منطقة جديدة لتربية المائيات منها 39 مستثمر بالبحر و54 مستثمرة في المياه العذبة، في الوقت الذي أحصت فيه مصالح مديرية الصيد 221 مشروعا منها 156 تخص الأقفاص العائمة بالبحر و65 تربية المائيات بالمياه العذبة.

أعلن وزير الفلاحة والصيد البحري وتربية المائيات، السيد عبد القادر بوعزغي، أمس، عن اقتراح 93 موقعا جديدا لتربية المائيات عبر الوطن، موزعة على 5 آلاف حوض مائي بالولايات الداخلية و700 حوض مائي تابع للفلاحين، إضافة إلى 60 ألف هكتار من المسطحات المائية بالبحر، فيما توقع الوزير ارتفاع عدد مشاريع تربية الأسماك بالأقفاص العائمة بالبحر وبالمياه العذبة إلى 50 مشروعا قبل نهاية السنة الجارية، ما سيرفع، حسب، قدرات الإنتاج من 3 آلاف طن تنتج عبر 38 مشروعا إلى 100 ألف طن سنويا. في حين يتوقع بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي مول 25 مشروعا في تربية المائيات بقيمة 5 ملايين دينار، رفع عدد المشاريع الممولة في مجال الصيد البحري إلى 1200 خلال الأشهر المقبلة.

• نوال / ح

وألح الوزير لدى ترؤسه، أمس، لاجتماع ضم أكثر من 100 مستثمر في مجال تربية المائيات بالمديرية العامة للصيد البحري وتربية المائيات بالعاصمة، على ضرورة استغلال كل التحفيزات المقترحة من طرف الوزارة في مجال المرافقة التقنية والدعم المالي، للنهوض بنشاط تربية المائيات، الذي تبقى فيه الجزائر متأخرة عن باقي دول العالم، على حد تعبيره، ما جعل إنتاج السمك المصطاد من البحر لا يزيد عن 100 ألف طن في السنة مقابل 3 آلاف طن من سمك تربية المائيات، وهو العجز الذي يمكن استدراكه، حسب، من خلال الرفع من قدرات إنتاج تربية المائيات، وأعلن بوعزغي بالمناسبة عن قرب انتهاء عمليات مراجعة واعتماد 13 مشروعا جديدا لتربية المائيات، في وقت لا يزال فيه 200 مشروع محل دراسة

تسجيل عجز في الإنتاج يقدر بـ 100 ألف طن معدل استهلاك الفرد في الجزائر لا يتعدى 4 كغ من الأسماك سنويا

خبير لمنظمة الأغذية والزراعة (فاو).
كما تم إيداع 221 ملفا للاستثمارات الخاصة منها 156 في مياه البحر و65 في المياه العذبة.

ع.أسابع

لتربية المائيات في الجزائر مع إنشاء 30 ألف منصب شغل ضمن المخطط الرامي إلى إنتاج 100 ألف طن جديدة ليصبح إنتاج الصيد في الجزائر في أفق 2025 يقدر بـ 200 ألف طن بهدف الاستجابة للطلب الوطني المتزايد لهذه الموارد. أما بخصوص عدد المشاريع المنتظرة المتعلقة بتربية المائيات البحرية فتقدر حسب مختلف العروض بـ 190 مشروعا يقدر إنتاجها بحوالي 80 ألف طن والذي يسمح بخلق 20 ألف منصب شغل. وبخصوص بفروع تربية المائيات في المياه العذبة والمصايد الداخلية فيبلغ عدد المشاريع الخاصة المنتظرة 410 مشاريع لإنتاج 20 ألف طن مما يسمح بإنشاء أكثر من 10 آلاف منصب عمل. وقد تم في هذا الإطار - حسب تقرير لوزارة الفلاحة تحديد 93 منطقة نشاط للاستزراع المائي على السواحل، وتمت الإشارة في هذا السياق إلى أنه قد تم إعداد خبرة للبرنامج الجديد للاستزراع المائي في المياه العذبة والبحرية من قبل

أخرى من تربية المائيات ضمن استراتيجية تنمية قطاع تربية المائيات وطنيا التي اعتمدها وزارة الفلاحة و الصيد البحري لأفاق 2025، مشيرا بالمناسبة إلى أن حجم استهلاك الفرد في الجزائر من الأسماك يقدر بـ 4 كغ سنويا وهو رقم بعيد عن المعدل العالمي المقدر بـ 20 كغ للفرد الواحد (60 كغ للفرد الواحد في اليابان). وبغية توفير مختلف أنواع الأسماك بأسعار تكون في متناول المواطن أكد ممثل الحكومة حرص قطاعه على تشجيع الاستثمار في مجال تربية المائيات التي تشهد - كما قال - تطورا ملحوظا وهذا على مستوى المدن الساحلية والولايات الداخلية وكذا الجنوبية على غرار بشار وورقلة و واد سوف، مشيرا إلى أن عدد المستثمرات الحالية التي تشغل حاليا تقدر بـ 38 مستثمرة في تربية المائيات وأن العدد ينتظر أن يصل إلى 50 مستثمرة مع أواخر 2017. وتمت الإشارة من خلال العروض التي تم تقديمها بالمناسبة إلى أنه من المتوقع إنجاز 600 مشروع

أكد وزير الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري عبد القادر بوعزقي، أمس بالجزائر العاصمة، أن تربية المائيات تعد الحل الأمثل والوحيد لتغطية العجز المسجل في مجال إنتاج الأسماك بالجزائر والذي يقدر بـ 100 ألف طن سنويا. وخلال إشرافه على أشغال ملتقى وطني حول « الاستثمار في مجال تربية المائيات » الذي احتضن أشغاله مقر المديرية الولائية للصيد البحري في عين البنيان غربي العاصمة، أكد بوعزقي التزام الحكومة بمرافقة كل المستثمرين من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في الميدان. وبعد أن شدد على أهمية قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي يصنف ضمن البدائل التي تعول عليها الحكومة لتنويع مداخيل المحروقات، إلى جانب أهميته في تحقيق الأمن الغذائي للجزائر، اعتبر الوزير أن الحجم الحالي لصيد السمك في الجزائر الذي لا يتجاوز 100 ألف طن سنويا « ضئيل جدا » ومن الواجب مضاعفة هذا الرقم بإنتاج 100 ألف طن

تزامنا مع انطلاق موسم الحرث والبذر امتيازات خاصة لفلاحي سطيف

حصل في ولاية تيزي وزو وهو ما جعلنا يضيف السيد قبائلي نطلب من الفلاحين التقرب من الصناديق للحصول على المعلومات، كاشفا أن الصندوق الجهوي لسطيف يتوفر على خلية إعلام واتصال وصفحة رسمية على موقع التواصل الاجتماعي "فيسبوك" بها كل المعلومات التي تخص الفلاح كما يتم متابعة انشغالات الأسرة الفلاحية في حينها مع العلم أن الخلية أبوابها مفتوحة يوميا للفلاحين للحصول على أي معلومة في الميدان.

حمزة. ح

التأمينات الفلاحية وأنه خلال السداسي الأول من السنة الحالية تم تسديد أكثر من 900 مليون سنتيم كتعويض حيواني ونباتي للفلاحين المصرحين والمؤمنين على ممتلكاتهم، موضعا بخصوص هذه النقطة أن الحرائق التي شهدتها الجزائر خلال الصائفة الماضية كشفت أن العديد من الفلاحين يفتقدون ثقافة التأمين وهو ما حرمهم من الحصول على تعويضات في حين أن البعض الآخر منهم المؤمنون تحصلوا على تعويضات كبيرة خلال 24 ساعة من تسليم محضر الخبرة مثلما

تخفيض كحد أقصى، مضيفا أن الصندوق قرر أيضا وضع امتياز خاص جديد للفلاحين يتمثل في القيام بجدولة الديون السابقة على عقود التأمين حسب إمكانية الفلاح وقدراته في الدفع كل شهر، وهذا لتمكين الفلاح من إعادة بعث نشاطه الفلاحي. ومن جهة أخرى أكد قبائلي أن أبواب الصندوق مفتوحة للفلاحين الذين يجدون كل الدعم والمرافقة من طرف الخبراء والإطارات المتواجدين على مستوى الصندوق طيلة السنة مشيرا إلى أن المؤسسة أبرمت أكثر من 60 بالمائة من عقود

كشف مدير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بسطيف جمال قبائلي، أن مصالحه أقرت امتيازات خاصة للفلاحين المستفيدين من دعم الدولة وذلك عند تأمينهم لمحاصيلهم على البرد والحريق في الشباك الموحد المتواجد بمقر تعاونية الحبوب والبقول الجافة بسطيف، موضعا أن الفلاح المؤمن في حالة دفعه قيمة التأمين كاملة يستفيد من نسبة تخفيض تقدر بـ 40 بالمائة. كما يستفيد من امتياز خاص في حالة امتلاكه الأسهم بمجلس الصندوق يقدر بـ 60 بالمائة

زيادة وصلت 220 بالمائة في بعض الشعب تحقيق قفزة في الإنتاج الفلاحي لم تسجل منذ الإستقلال

المادة التي تبقى في حدود 80 ألف طن. كما عرفت بدورها الشعب الفلاحية الأخرى زيادة تراوحت بين 30 بالمائة و 220 بالمائة منها الخضروات التي سجلت نسبة زيادة بـ 50 بالمائة الحوامض 60 بالمائة والبقول بنسبة 40 بالمائة والفواكه التي حققت زيادة فاقت 200 بالمائة بدورها عرفت شعبة إنتاج الحليب زيادة نسبية قدرها 40 بالمائة وإنتاج اللحوم الحمراء 34 بالمائة واللحوم البيضاء 30 بالمائة.

نوري. ح

التقني وخاصة السقي عن طريق التقطير وإستعمال البذور الهجينة وأخر التقنيات الحديثة فضلا عن حملات التحسيس والإرشاد التي أعطت نتائجها في الميدان بالتنسيق مع كل الشركاء ، وقد ذهب أكثر من 80 بالمائة من محصول الطماطم الصناعية ما يساوي 1.7 مليون قنطار نحو التحويل ، ما سمح بإنتاج ما قيمته 166 ألف طن من الطماطم المصبرة، وهو ما يعني ضمان تغطية 30 بالمائة من حاجيات السوق الوطنية من هذه

الإستقلال حيث تم إنتاج حوالي 600 ألف قنطار على مساحة 26230 هكتارا، فيما تراوح مردود الإنتاج ما بين 20 قنطارا و 23 قنطارا في الهكتار بالنسبة للقمح الصلب، و بلغ المردود ذروته بـ 75 قنطارا في الهكتار بالنسبة للقمح اللين ، فيما وصل إنتاج الطماطم الصناعية التي تشتهر بها الولاية حدود 2 مليون قنطار . ويرجع ذلك حسب المصالح الفلاحية إلى إنتهاج المنتجين للمسار الفلاحي

أفادت أمس مديرية المصالح الفلاحية لولاية الطارف ، خلال الأبواب المفتوحة حول الإرشاد الفلاحي عن تحقيق قفزة نوعية في الإنتاج الزراعي خلال الموسم الفلاحي 2016/2017 بزيادة تراوحت بين 30 بالمائة و 220 بالمائة في عدد من الشعب الفلاحية ، مشيرة أن القطاع حقق نسبة نمو فاقت كل التوقعات حيث تجاوز معدلها 35 بالمائة . وذكرت ذات المصالح عن تحقيق إنتاج قياسي في الحبوب لم يسجل منذ